

General Assembly

Distr.: General
30 March 2017

Original: English

Human Rights Council

Thirty-fourth session

27 February–24 March 2017

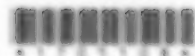
Agenda item 4

Human rights situations that require the Council's attention

Note verbale dated 10 March 2017 from the Permanent Mission of the Syrian Arab Republic to the United Nations Office and other international organizations in Geneva addressed to the Secretariat of the Human Rights Council

The Permanent Mission of the Syrian Arab Republic to the United Nations Office and other international organizations in Geneva presents its compliments to the Secretariat of the Human Rights Council and has the honour to attach herewith a letter dated 10 March 2017^{*} addressed to the President of the Human Rights Council by the Permanent Representative of the Syrian Arab Republic (see annex). It requests the Secretariat to circulate the present note verbale and the annex^{*} as a document of the thirty-fourth session of the Council under agenda item 4.

^{*} Reproduced as received, in the language of submission only.



مرفق

مذكرة شفوية مؤرخة 10 مارس 2017 من البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف والمنظمات الدولية الأخرى في سويسرا موجهة إلى الأمانة العامة لمجلس حقوق الإنسان

رسالة مؤرخة في 10 آذار 2017، موجهة من المندوب الدائم للجمهورية العربية السورية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى رئيس مجلس حقوق الإنسان

أكتب إليكم بناء على تعليمات من حكومي حول حملات التشهير المعادية للجمهورية العربية السورية التي تستمر بريطانيا وشركاءها في ترويعها وفرضها على أعمال مجلس حقوق الإنسان. ففي الوقت الذي تتواصل فيه الجهود الرامية لتثبيت اتفاق وقف العمليات القتالية خلال اجتماعات أستانا، وتطلق اجتماعات جنيف سعياً للوصول إلى حل سياسي يقوم على الحوار السوري السوري بقيادة سورية ودون تدخل خارجي، ويكفل الحفاظ على السيادة الوطنية للجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها، تستمر بريطانيا بممارسة التضييق السياسي والإعلامي داخل مجلس حقوق الإنسان، بالتعاون مع حفة من الدول المتورطة في شن الحرب على سوريا، سعياً لتقويض الجهود الرامية لتحقيق الحل السلمي للأزمة وتثبيت وقف العمليات القتالية. خلافاً لمزاعمها دعمها للحل السلمي في سوريا، حولت الدول المذكورة، بالتعاون مع بعض مسؤولي الأمم المتحدة، قضايا حقوق الإنسان النبيلة وآليات مجلس حقوق الإنسان إلى مطية لتحقيق أجداتها المناقضة للحل السياسي. لقد تجاوز الهوس بحملات التشهير والتشويه الذي يستهدف الحكومة السورية حدود المنطق والعقلانية إلى درجة جعل قاعة مجلس حقوق الإنسان مسرحاً لتمثيليات من قبيل الحلقة النقاشية حول حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية التي تم فرضها على جدول أعمال الدورة الرابعة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان بشكل أحادي وانتقائي، بمشاركة متحدثين رئيسيين يشنون مواقف سياسية مسبقة مناهضة ومعادية للحكومة السورية، وبينهم أفراد يتم تقديمهم بصفتهم ناشطين وضحايا مزعومين رغم كونهم في الواقع أفراداً ينتمون إلى هياكل سياسية أنشأتها ومولتها وتديرها بريطانيا وحلفاءها في تركيا وقطر والسعودية بدعم أمريكي - فرنسي - بريطاني.

إن هذا السلوك المشين الذي تقوده بريطانيا بات سبباً في الإساءة لمصداقية المجلس ولكامل منظومة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة نتيجة التسييس الفاضح الذي تنم ممارسته والمعايير المزدوجة المطبقة في التعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان في بعض الدول، ومنها انتهاكات ترتكبها دول إقليمية حليفة لبريطانيا تمارس أسوأ أشكال انتهاكات حقوق الإنسان داخل حدودها وتحرم مواطنيها من أبسط حقوقهم الأساسية، فيما ترتكب الجرائم خارج حدودها عبر دعمها وتمويلها للإرهاب على امتداد المنطقة في انتهاك لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب، وعبر ممارستها العدوان وارتكابها للمجازر ضد مدنيين أبرياء خارج حدودها في انتهاك للقانون الدولي وللقانون الدولي الإنساني، كما هو حال حلفاء بريطانيا من الأنظمة الحاكمة في كل من السعودية وتركيا وقطر وإسرائيل. ومن المثير للاستحسان أن الأطراف المذكورة، المتورطة منذ أكثر من ستة أعوام بدعم الإرهاب وفي استخدامه أداة في

الحرب على سوريا وعلى حكومتها الشرعية المنتخبة، تمارس حملات الدعاية والتضليل داخل هذه القاعة وحارجها، من خلال الترويج لاثامات ملفقة، يتم تقديمها بالتعاون مع منظمات غير حكومية، تبني على روايات وفصص خيالية لنباء قضية ضد الدولة السورية داخل مجلس حقوق الإنسان، في الوقت الذي تتجاهل فيه بشكل كامل الإرهاب الذي يرتكب الجرائم والمجازر والفظائع ضد المواطنين السوريين وضد النية التحتية والاقتصادية، ويسرق ويدمر الصناعة والزراعة والموارد الطبيعية فيها منذ ست سنوات حتى الآن، ودونما ذكر للاعكاسات السلبية على الأوضاع المعيشية للمواطنين السوريين وعلى إمكانية توفير احتياجاتهم الأساسية، وفي مقدمتها الغذاء والدواء والرعاية الصحية، نتيجة الإجراءات الأحادية القسرية التي تفرضها هذه الدول، في الوقت الذي تتأذى فيه على معاناة المواطن السوري وحقوقه الأساسية.

لقد حولت حملات التضليل التي تقودها بريطانيا مجلس حقوق الإنسان إلى منبر للدعاية والتشهير بدلاً من اعتماده منبراً للحوار والتعاون الدولي حول حقوق الإنسان بشكل محايد دون انقياسية أو تسييس. وبريطانيا مستمرة في حملاتها رغم ما تكشف في الآونة الأخيرة من حقائق كثيرة حول أهداف وتوقيت التقارير المزيفة التي يتم فركتها وتزويجها لاستهداف الحكومة السورية⁽¹⁾، ومنها ما كشفته تقارير إعلامية حول تمويل الحكومة البريطانية لشركات متخصصة تم تكليفها بإعداد وتسويق فيديوهات لاستخدامها في اتهام الحكومة السورية بارتكاب جرائم حرب⁽²⁾، وما تكشف حول ما يسمى بتقرير قيصر الذي تمت فركته في بريطانيا بتمويل قطري⁽³⁾ وتداوله بالترام مع انعقاد اجتماعات حيف 2 في شهر كانون الثاني/يناير 2014، وكذلك تقرير منظمة العفو الدولية الأخير الذي تزامن أيضاً مع انطلاق اجتماعات حيف 4 خلال شهر شباط/فبراير 2017 وشابهت كثير من السقطات القانونية التي تتم عن جهل بالإجراءات القانونية المتبعة في سوريا والتي كشفت الغابات السياسية التي يتوحيها.

ومن المستهجن أن يصل التلاعب بإجراءات المجلس حد استخدام لجنة التحقيق الدولية وتقاريرها كوسيلة إضافية في هذا السياق. إن إعلان اللجنة عزمها على عرض تقريرها حول حلب الذي أعدته استجابة للقرار دأ-1/25، وهو قرار عكس انقساماً حاداً داخل المجلس واعتمد بالتصويت، على الحلقة النقاشية هو هزيمة إسرائيلية تعبر بحلاء عن مضمون ومنهجية هذا التقرير غير الخرفية وعن المقاربة السياسية التي يتبناها والتي يتم تقديمها بلبوس قانوني يلتفت للمعايير الموضوعية.

وبالمقابل لم يعد مستغرباً تجاهل لجنة التحقيق المطلق في تقاريرها للدور الهدام الذي لعبته أنظمة الدول التي ترعى وتمول المجموعات الإرهابية المسلحة الفاعلة في أحياء شرقي حلب وفي مقدمتها تركيا والسعودية وقطر والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا. إن تجاهل سياسات تلك الدول المناهضة للقانون الدولي والقانون الإنساني يمثل إجحالاً بالحياة الذي يجب أن تمتنع به لجنة التحقيق.

وفي هذا الإطار، فإننا وفي الوقت الذي سنقوم فيه بإبداء ملاحظتنا حول التقرير المذكور خلال الجلسات الرسمية للمجلس، فإننا نود التأكيد بأن القرار الذي اتخذته الحكومة

⁽¹⁾ The media are misleading the public on Syria - The Boston Globe. Feb. 18, 2016.

⁽²⁾ How Britain funds the 'propaganda war' in Syria - The Guardian. 3 May 2016.

⁽³⁾ Syria 'smoking gun' report warrants a careful read - The Christian Science Monitor. Jan 21, 2014.

السورية لتحرير أحياء شرقي حلب كان انطلاقاً من التفكير بمستقبل سوريا على المدى البعيد، بعد أن باتت خطط تركيا، والأنظمة الخليفة لها، ولواياها واضحة تجاه تقسيم سوريا. كما جاء القرار بعد أن اتخذت الحكومة السورية عدة مبادرات، من جانب واحد، لإحلاء المرحى والمرضى والفئات الفشة، وكذلك تأمين خروج المسلحين إلى الوجهة التي يختارونها، وتم إفشال هذه المبادرات. وبالتالي، كانت الأولوية هي للحفاظ على سيادة الجمهورية العربية السورية ووحدتها أراضيها. وكانت نتائج هذا القرار واضحة عند إحلاء المواطنين السوريين الذين حاصرتهم الجماعات الإرهابية المسلحة لسنوات في أحياء شرقي حلب، هؤلاء المواطنين لم يتوانوا عن إظهار مساعدتهم البالغة لتحريرهم من هذا الإرهاب، الأمر الذي يؤكد أن ما قدمته الحكومة السورية لسكان حلب هو أمر يحفظ كرامتهم الإنسانية وينسجم مع مسؤولياتها النبيلة أمام شعبها. إذ أن البديل الوحيد كان إبقاء المدنيين الأبرياء محاصرين كدروع بشرية، يواجهون الخطر والخوف والجوع والمرض، في حين تحتجز الجماعات الإرهابية المسلحة الغذاء والدواء في مستودعاتها التي تم ضبطها بعد تحرير أحياء شرقي حلب، وهو الأمر الذي حرصت حكومة الجمهورية العربية السورية على تجاوزه في إطار تحملها مسؤولياتها.

تحدد حكومة الجمهورية العربية السورية تأكيدها على أنها راعت منذ بداية الأزمة الرهنة مبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني في سياق حربها على الإرهاب، وهو الأمر الذي استمر خلال عملياتها الأخيرة في حلب انطلاقاً من حرصها على حماية مواطنيها.

إن الجمهورية العربية السورية تعتبر، في ضوء المعطيات المتعلقة بتوقيت وشكل ومضمون الحلقة النقاشية حول الجمهورية العربية السورية والانتقالية التي تحكمت بدعوة المتحدثين فيها، أن الهدف الأساسي منها هو ممارسة التشهير ومحاولة التشويش على الجهود الحالية الرامية إلى تحقيق الحل السلمي القائم على الحوار بين السوريين، وتثبيت اتفاق وقف العمليات القتالية وتوحيد الصفوف في مكافحة الإرهاب الذي يستهدف المواطنين السوريين وينتهك كافة حقوقهم الأساسية. وفي ضوء التحالفات القانونية والإحرائية التي أوردناها، فإن الجمهورية العربية السورية لن تشارك في هذه الجلسة التي ترسي سابقة جديدة في تسييس أعمال المجلس وفي تعامله مع الأوضاع في بلدان بعينها بطريقة تعكس إنتقالية ومعايير مزدوجة، وتسعى لاستغلال الجوانب القضائية في الحرب على الدولة السورية بعد أن أفشل الشعب السوري مخططات استخدام الإرهاب وسيلة لتقويض الدولة السورية.

وسأكون ممناً لتوزيع هذه الرسالة باعتبارها وثيقة رسمية من وثائق البند الرابع من جدول أعمال الدورة الرابعة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان.

السفير حسام الدين
المندوب الدائم